Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

17 Février 2012
17 فبراير 2012

الصباح
يومية مغربية شاملة

أكثر من 100 مؤلف أصدرها معهد الثقافة الأمازيغية

بوكوس يقول في ندوة على هامش معرض الكتاب إنه متفائل بمستقبل اللغة

أكد عبد السلام خلفي، الباحث بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أن المعهد، قام، في العشر سنين الأخيرة، بالعديد من الإنجازات من أجل النهوض باللغة الأمازيغية، من بينها تنميط حرف تيفيناغ ووضع القواعد الإملائية للغة الأمازيغية.

وأضاف الباحث، أثناء مداخلته في ندوة حول حصيلة عمل المعهد، في إطار انعقاد الدورة 18 من المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ساهم في إعداد مناهج لتدريس اللغة الأمازيغية من خلال إصدار كتب ومعاجم وأقراص مدمجة حول المنهجية التي يمكن اتباعها في التدريس، إضافة إلى تكوينه عددا من الأطر التربوية تجاوز عددهم 15 ألفا.

وتحدث خلفي، في السياق نفسه، عن مجلة "أسيناك" التي يصدرها المعهد مرتين في السنة، معتبرا أنها "أول مجلة علمية وثقافية مغربية تخصص أعدادا كاملة للأمازيغية". كما تحدث عن المنشورات الأخرى التي أصدرها المعهد، والتي قال إن عددها تجاوز 100 مؤلف في مجالات متعددة منها الفن والأدب والترجمة والتاريخ والبيئة وعلم الاجتماع...

من جهته، عبر أحمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في ندوة نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار فعاليات معرض النشر والكتاب، عن تفاؤله بمستقبل اللغة الأمازيغية بعد اعتبارها في الدستور الجديد لغة رسمية بالمغرب إلى جانب العربية، واعتماد البرنامج الحكومي مقاربة تشاركية أثناء تفعيل المقتضيات الدستورية، بما في ذلك الجانب المتعلق باللغة الأمازيغية.

ودعا بوكوس، النخبة، من سياسيين ومثقفين وباحثين ومجتمع مدني، إلى فتح النقاش حول القانون التنظيمي من أجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

نورا الشواري

Revue de Presse du Conseil [illegible] des droits de l'Homme

AL BAYANE

Ouarzazate

Le patrimoine oasien au cœur de toutes les réflexions

En collaboration avec la fondation du grand Ouarzazate et la participation des conseils, municipal et provincial de Ouarzazate et le financement de l'union européenne, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) vient d'organiser récemment un colloque sur « les oasis de Draa et Tafilalet : culture, histoire et développement : quelle stratégie régionale intégrée ? ». Deux journées bien chargées en conférences, ateliers et interventions d'un panel de 40 experts, spécialistes et chercheurs dans les différents domaines patrimoniaux, historiques, architecturaux et anthropologiques de la région du sud-est du Maroc. Après les allocutions des instances organisatrices, Driss Elyazami, président du CNDH, a révélé le pourquoi de ce colloque. « Nous visons à créer un musée qui préserve la mémoire collective de la région du sud-est « Dra-Tafilalet », connue par une riche diversité ethnique, culturelle et écologique. La première journée de ce colloque qui a eu lieu à l'hôtel Berbère palace d'Ouarzazate, a été entamée par une séance introductive dans laquelle Brahim Akdim, doyen de la faculté des lettres de Fès-Saiss, a présenté son thème sur : « les oasis, actualité et choix de développement dans un environnement pressant », ouvert mais aussi sensible et qui se développe selon un système d'équilibre entre les forces des acteurs intervenants. Pour sa part, Mohamed ait Hamza, membre et chercheur à l'IRCAM, a étalé sous forme d'un reportage photos, le patrimoine architectural oasien en mettant en exergue le processus historiques de construction des kasbah du sud, ainsi que les différents changements que celles-ci ont subi en matériaux de construction, (du pisé au béton armé), et en fonction. La plupart d'entre elles sont devenues des gites, hôtels ou encore des auberges, sans oublier l'adaptation juridique des constructions en pisé à la loi régissant l'habitat au Maroc pour ainsi préserver ce patrimoine et permettre aux populations locales de construire avec un matériaux moins cher et efficace dans un environnement oasien très sensible écologiquement. Grosso modo, le reste des interventions ont tourné autour de thèmes préétablis par les organisateurs de ce colloque, à savoir, l'histoire des oasis depuis le début du vingtième siècle et sociologie des oasis, en évoquant les structures sociales, territoriales et communautaires des oasis du sud-est du Maroc. Toutefois, les potentialités patrimoniales des oasis demeurent cet objectif incontournable pour la création du musée oasien et qui englobe, le patrimoine, naturel, agricole, architectural et archéologique de cette région qui nécessite encore plus d'efforts des siens pour la revaloriser.

Aziz Laafou

SOCIETE NATIONALE DES AUTOROUTES

Revue de Presse du Conseil National des droits de

نساء العدالة والتنمية يطالبن الـــCNDH باحترام الدستور في قضايا المرأة والأسرة والطفولة

16-02-12

دعت منظمة نساء العدالة والتنمية المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى تحمل مسؤوليته في الالتزام بالتوجه الدستوري في مناولة قضايا المرأة والأسرة والطفولة، بما يعزز النفس التشاركي في بناء مغرب الغد ويكرس الديمقراطية الحقة.

وفي الوقت الذي ثمنت فيه منظمة نساء العدالة والتنمية، في بلاغ صادر عن لجنتها التنفيذية، باللقاء التواصلي الذي دُعِيت إليه المنظمة من طرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الأربعاء 8 فبراير 2012، أكدت تشبثها بحقها في العضوية في كل المجالس الدستورية المستحدثة، وفي مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما طالبت بضرورة الإسراع بإصدار القانون التنظيمي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما تمليه المقتضيات الديمقراطية للمرحلة التاريخية التي يمر منها بلدنا المغرب.

Revue de Presse du Conseil National des

dakhlanews.net

لجنة من المجلس الوطني لحقوق الانساني تقوم بزيارة للسجن الاداري بتاورطة

قامت لجنة من المجلس الوطني لحقوق الانسان اليوم الخميس:16 فبراير الحالي بزيارة تفقدية للسجن الاداري بالتاورطة شمال مدينة الداخلة، حيث إطلعت على ظروف الاعتقال و أوضاع السجناء هناك.

و تجدر الاشارة أن السجن المذكور يضم مجموعة من المعتقلين على خلفية أحداث الداخلة الأليمة التي عرفتها المدينة خلال نهاية السنة المنصرمة نجم عنها إعتقالات واسعة في صفوف المواطنين من ساكنة الجهة .

و قد تمت محاكمة البعض منهم بتهم جنحية ، في حين لا زالت مجموعة أخرى و هي الأكبر من حيث العدد قيد الاعتقال بالسجن المحلي لمدينة العيون منذ ذلك التاريخ من دون محاكمة.

و لازالت قضية الفتية المعتقلين تتفاعل إعلاميا و شعبيا ، حيث أطلق ناشطون حقوقيون دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل إطلاق سراحهم.

كما قدم عدد من النواب البرلمانيين الصحراويين ملتمسا مرفوعا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من أجل إصدار عفو عنهم.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللجنة الجهوية بني ملال خريبكة تشكل مجموعات العمل

بواسطة Mohamed TIZI بتاريخ 13 فبراير, 2012 في 02:58 مساء | مصنفة في اخبار جهوية, اخبار رئيسية | لا تعليقات

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

اللجنة الجهوية بني ملال خريبكة

تشكيل مجموعات العمل

مجموعة العمل المكلفة بالحماية	مجموعة العمل المكلفة بالنهوض	مجموعة العمل المكلفة بإثراء الفكر
مصطفى واعزيز	مصطفى الحويدك	محمد الحجام
عبد السلام البلغيتي	زمو عبد المجيد	أحمد بيضي
صالحخ المعطاوي	ليلى خياطي	إسحاق بن يشو
محمد أبخان	سامية أمراني	يوسف أيت لمقدم
خديجة بويا	فاطمة زاهيد	محمد شبار
أمال عزاز	مليكة أوخاتار	
عبد العزيز الناصري	عائشة أيت حدو	
محمد ديقي	جمال توزي	
محمد كونبير	حزاز الدريسية	
مصطفى الموريدي	فاطمة أكلاز	

Revue de Presse du Conseil National des droits de l

حميد السعداوي	حسناء أوخبوز	

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

alquds.co.uk

نحو مصالحة وطنية شاملة: بالإفراج عن معتقلي الرأي

عبد الله لعماري

2012-02-16

بتاريخ04/02/2012 ، وبمناسبة عيد المولد النبوي، وبمقتضى العفو الملكي، أفرج عن المعتقلين السلفيين: أبو حفص عبد الوهاب الرفيقي، حسن الكتاني، عمر الحدوشي، المعروفين بشيوخ التيار السلفي بالمغرب.

وبصفتي محاميا رافعت للدفاع عن قضاياهم وقضايا إخوانهم أمام محاكم المملكة، قبل اعتقالي سنة 2003 بسبب هذه القضايا واستمراري في الدفاع عنها بعد الإفراج عني أيضا، لا يسعني سوى أن أثمن هذا الحدث السعيد، معتبرا إياه معلما بارزا على طريق التصفية النهائية لملف ما يعرف بقضايا مجموعات السلفية الجهادية، هاته القضايا التي عمرت الآن عشر سنوات، منذ بدء الحملة الأمنية والقضائية في مواجهتها بعد هزة 11 سبتمبر 2001 بنيويورك.

وقد عرفت البلاد دورة سياسية جديدة بالتعاقد الدستوري الجديد، وهو ما يحتم على الجميع دولة وشعبا، الانطلاق بنفس جديد، قوامه طي صفحة الماضي والتطلع إلى آفاق المستقبل.

طي صفحة الماضي، ذلك هو الشعار الذي يلهج به لسان كل من ينتسب إلى المغرب الحبيب، مسؤولا كبيرا كان أو صغيرا، مواطنا مناضلا كان أو خاملا، بدافع الغيرة، والإشفاق على واقع البلاد، أم بدافع الديماغوجية والاستهلاك والانتهازية.

حلم رائق، ترنو إلى أنواره الوهاجة الخلابة كل العيون، بانشداه وانبهار، وتهفو إليه النفوس بكل ما في الهفو من توقان.

لماذا؟ لأن الجميع يتيمن في طي صفحة الماضي تجديدا تلوح منه تباشير الخلاص, من كل ما يجثم على صدر البلاد من محن وتعثرات ومآس.

ويبقى السؤال متى سينطوي ذلك الماضي، ومتى ستنطوي معه آلامه وأحزانه، وتنزاح مع طيه، آثار مظالمه ومثالبه؟ ومتى سيتنزل على الأرض ما وعد به المسؤولون أنفسهم، وتعهدت به الهيئات :سياسية وحقوقية واجتماعية، وألحت عليه في الطلب والمطالبة فئات الشعب في تظاهراتها الفبرايرية؟ وانطبع صداه في الوعد الدستوري الجديد.

لا ننكر بعض الإجراءات التي اتخذت على سبيل البدء، وأعطت الانطباع على أن الحراك يدب في مضامين الوعد بطي صفحة الماضي، ولكنه حراك لا ينبغي أن يكون بطيء الوتيرة، بطء الطريقة المغربية، حتى لا تشوبه من التعلات في آلياته وضحالة حجمه، ومحدودية سقفه، ولا جدال في أن موضوع الإفراج عن معتقلي الرأي، وهم: مجموعات السلفية الجهادية، ومعتقلي الصحافة والتدوين، ومعتقلي الحراك الاجتماعي والطلابي، وبقايا معتقلي التسعينيات، يحتل الصدارة على الدوام في كل محطة ينادى فيها بطي صفحة الماضي، وبدون شك أن هذه الصدارة تشمل أيضا المنفيين السياسيين الذين لازالوا في المنفى وعلى ذمة محاكمات القرن الماضي .

وفي تجارب الدول والشعوب، فإن الإفراج عن المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين هو الباب الذي يولج منه عند كل تحول سياسي، تخيم فيه أجواء الانفراج و تحل فيه مبادرات المصالحة والوئام، وتتجدد فيه التوافقات السياسية، من أجل تنقية العلاقات ما بين الحكم والمعارضة.

ولقد تفطن المغرب في لحظة حرجة خلال التسعينيات من القرن الماضي، كانت قد احتبست فيها الأنفاس من جراء تهديد البلاد بالسكتة القلبية، تفطن إلى إنهاء ظاهرة الاعتقال السياسي، والاختطاف القهري، والنفي الجبري، كمسلك ضروري تستتب به شروط عقد جديد بين فرقاء المشهد السياسي، لتجاوز الاختناق السياسي، وتحقيق إقلاع ما، على

الأقل، يقي من السقوط المدمر.

فكانت المبادرات السياسية نحو الانفراج، الأولى بإلغاء ظهير الاستعمار المشؤوم ظهير 1935 (المعروف بظهير كل ما من شأنه (والذي شرعنته يد المحتل، لتعقل به كل من رام استئصال شافته، وزلزلة أركانه، وكان سببا بعد الاستقلال في إلجام كثير من المشاركات الصادقة في بناء الوطن، وسببا في تراجعات محبطة للثقة، مقوضة للآمال.

والثانية من المبادرات تمثلت في إصدار العفو الشامل على المعتقلين والمنفيين السياسيين سنة1994 ، نالت تجاوبا مثمنا كبيرا واعتبرت إيذانا بحلول عهد سياسي، أطل بتباشيره محملا بالتطلعات التي طالما صبا إليها الشعب المغربي بكل فئاته ومكونات وطلائعه وقواعده، وهو العهد الذي توج بإحلال حكومة التناوب سنة 1998 حكومة الكتلة الديمقراطية بزعامة المعارض الاتحادي عبد الرحمان اليوسفي.

لكن هذه المبادرة التي استهدفت إنهاء ظاهرة الاعتقال السياسي والنفي السياسي، وطي صفحة الماضي بالعفو الملكي الشامل، لم تكن لتستكمل أشواطها فتحقق الغاية المتوخاة منها، حينما تم استثناء المحكومين غيابيا في المحاكمات الإسلامية، وكذا المبحوث عنهم في إطار ملابسات وقضايا هذه المحاكمات سنوات الثمانينيات والتسعينيات.

والواقع، أنه لازال هناك خارج الوطن من لا يزال يرزح تحت نير الإبعاد والنفي السياسي، وينوء صدره بأثقال من همّ ومكابدة مئات الآلاف من ليالي وأيام التيه في المنافي والخوف من الإعتقال السياسي، ومطاردة أحكام الإعدام والسجن المؤبد.

ولقد كان استثناؤهم من منحة العفو الملكي التي توخت إحلال الانفراج السياسي، تحويرا خرج به عن الأهداف التي صبا إليها الشعب المغربي في ذلك الحين، وكذا المجتمع المدني، والمكونات السياسية، وهي الإبادة الشاملة للأحزان، كل الأحزان، التي خلفتها تقاليد بالية في الجور والانتهاكات.

وكانت معالجة مبتسرة، اعتسفت الطريق، تلك التي أشارت بتأويلات خاطئة، في معايير هذا الاستثناء، فتنكبت بها عن الروح العادلة لرسالة العفو الملكي الشامل، والتي لا تعني سوى إسدال ظلال الرحمة والتسامح، إسدالا عاما يتفيأ من خلاله كل المعذبين بسبب الرأي السياسي، تحت ظلال الخلاص، لا أن يكون التصرف في العفو سببا لمضاعفة العذاب مرتين، مرة بتسليط سيف الحكم الغيابي بالإعدام والمؤبد عنتا وقهرا، ومرة بالحرمان من العفو برأي استشاري غير حصيف.

إن المنفيين السياسيين من المحكومين في المحاكمات الإسلامية خلال القرن الماضي، القابعين الآن في ظلمات المنفى والضياع، المراكمين لمعاناة تعود إلى منتصف السبعينيات ومطلع الثمانينيات، وكذا التسعينيات، هم من مجموعات المحاكمات السياسية التي رزئت بثقل مضن من المظالم السياسية في غياب الضمانات والمحاكمات العادلة، وقد رمت بهم إلى عالم المنفى، كما رمت بغيرهم ظروف كالحة استأسد فيها التضييق على تطلعات الشباب وأرائهم والتهميش لطاقاتهم، وطغى فيها الإجهاز على الحريات والمكتسبات والمطالب الديمقراطية، وكان طبيعيا أن تتشح ردود الفعل المعارضة بالتوتر والرفض، حينما تنسد أبواب الحوار وتدلهم آفاق الانتعاش الفكري والسياسي، ورغم ذلك، فالمنفيون الإسلاميون والمجموعات التي ارتبطوا بها لم يرتكبوا أفعالا جنائية نتج عنها تخريب أو إراقة دماء بالمغرب، بالرغم من أن العفو الملكي شمل غير ما مرة، حتى تلك الأفعال التي تسببت في إراقة دماء من كان يدافع عن وحدة البلاد من جنود القوات المسلحة الملكية، فيما عرف بعصابة البوليساريو، وهو أمر محمود نال تقدير الجميع، ولا يكرس إلا الانسجام مع المسار الطبيعي والتشريعي لمؤسسة العفو، فالعفو لم يشرعن إلا للقطيعة مع الماضي والتغاضي عن مثالبه.

والتيار السلفي الذي اصطلح على تسميته بتيار السلفية الجهادية، والذي حمل أوزار الأحداث الأليمة لـ 16 مايو 2003، لا يمكن أن يشذ التعامل معه هو أيضا، ويخرج عن هذه القاعدة، وهو على عكس التيارات المعارضة السابقة، لم يكن يستهدف في أفكاره قط نظام الحكم الملكي القائم في البلاد، بقدر ما هو حالة فكرية تجاوبت مع المد الإسلامي

العالمي المناهض للسياسات الأمريكية التي قادها المحافظون الجدد خلال العشرية السالفة، اضطهادا للعالم الإسلامي.
ويجدر القول إلى أن كل مصالحة لا تصح إلا بشمل جميع معتقلي السلفية الجهادية بمنحة العفو والإفراج العام، مع الاحتفاظ بمعالجة خاصة لقضايا الدم، لأن الانتقائية في هذا الموضوع ليست محققة للغرض من وراء الطي النهائي للماضي، وقد كانت الاستثناءات من العفو الملكي، بالنسبة للمعتقلين الإسلاميين المتبقين الآن في السجون بمثابة محاكمات جديدة، نكأت جراحاتهم، بعد سنين طويلة من الانتظار البئيس، وقرارات الاستثناء من العفو، كانت بمثابة أحكام قاصمة للظهور المهترئة، حينما قضت بأن تحجب الشمس عن عيون صمدت، وهي ترنو إلى انبلاجة فجر منقذ، فأي مرارة أشد وأنكى. ولقد حان الوقت لتحقيق هذا الشرط، وتحقيقه بالحجم الضخم الذي تشرع فيه أبواب السجون على مصراعيها، حتى لا يبقى وراء القضبان، رجل رمت به إلى الاعتقال رياح السياسة أو الثقافة أو الصحافة أو النضال المطلبي والنقابي، لأن بقاء أيا كان من هؤلاء داخل السجون هو إبقاء لذرات الشوائب في الجو السياسي، والمطلوب تصفيته من كل شائبة يمكن أن تشوبه.
والمعتقلون الإسلاميون هم من هؤلاء، وقد كانوا أفرادا من الشباب الإسلامي الذي اختار فكرا وعملا، النهج الذي تأسس به المغرب منذ قرون أمة ودولة، وهو النهج الإسلامي الذي يستند بالكتاب والسنة إلى الحضارة الإسلامية الرشيدة وتراثها الإنساني الراقي والقويم الذي يقبل الانفتاح على عطاءات الإنسان في التاريخ كلما كانت قويمة وراشدة.
وقد عاش التيار الإسلامي سابقا حالة من الحظر والإقصاء، وتسببت عقلية الاحتراس الأمني والتضييق والمنع والقمع في توليد أجواء التوتر لعقلية دفاعية عن الذات والحق، واجهت الحيف والقمع، بنية التصدي والتحدي والاصطدام.
واليوم وقد انتفت هذه الظروف، فالمعتقلون الإسلاميون في سجونهم أكثر ارتباطا بالمجتمع، وتفاؤلا بالعهد الجديد، وأشد دفاعا عن الحريات والديمقراطية الحقيقية، وقد حاورتهم أصناف عديدة من نخبة الفكر الحقوقي والسياسي الوطني والدولي، وحاورهم المسؤولون مباشرة خلال زياراتهم، فلم يجدوا لديهم إلا الوعي الوطني السياسي السليم، والرأي العقلاني المتنور، والتفكير الحضاري الديمقراطي النابع من عقلية إسلامية متزنة وناضجة. والمطلوب الآن، ومن أجل تدشين عهد سياسي جديد يحث على الانخراط العام في بناء الغد، أن تمنح الحرية بسخاء، كما ضيقت بلا حدود، فتشرع أبواب السجون، وتفتح الحدود أمام المنفيين الإسلاميين وغيرهم، هم وأسرهم وأبناؤهم الذين أنجبوهم في أعشاش المنافي، ومتاهات اللجوء السياسي.
وليس ذلك بعزيز على المغرب الذي دشن تقاليد حقوقية تصالحية في إطار المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، واللجنة المستقلة للتحكيم، وهيئة الإنصاف والمصالحة، وتوجها بدسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

'عضو الأمانة العامة لحزب النهضة والفضيلة

Revue

hiipress.com

مجموعة المعطلين تقتحم مقر الأمانة العامة للحكومة للمرة الثانية

الخميس, 16 فبراير 2012 18:21

أقدمت الأطر العليا المعطلة المنضوية تحت لواء مجموعة التنسيق الميداني على اقتحام مقر الأمانة العامة للحكومة، وقدرت مصادر أن عدد المقتحمين يتراوح بين 160 و200 عاطل وأنهم يحملون معهم البنزين ويهددون بإحراق أنفسهم. و اعتبرت ذات المصادر من أمام مقر الأمانة العامة للحكومة أن سبب اقتحام الأطر العليا للأمانة العامة يأتي نتيجة جاء نتيجة سياسة الحكومة المتمثلة في التراجع عن الوعود المتعلقة بفتح حوار جاد و مسئول مع أطر التنسيق الميداني خصوصا منها المحضر التوافقي الذي وُقع على إثر اقتحام مقر الأمانة العامة بحضور المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ويطالب التنسيق الميداني الذي يضم "الشرارة" و"تنسيقية "الكفاح" ومجموعة "طريق النصر" و"تنسيقية المرسوم الوزاري 2011" بالإدماج المباشر و الفوري في أسلاك الوظيفة العمومية. و إلغاء كل المراسيم و القوانين التي تحرم الأطر العليا من ولوج أسلاك الوظيفة العمومية بشكل مباشر.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Hom

وزير العدل والحريات المغربي الجديد في حوار مع «الشرق الأوسط»: تعريض سلامة الأشخاص وممتلكاتهم ومؤسسات الدولة للخطر خط أحمر لن نسمح بتجاوزه

بواسطة
assafa
– 17 فبراير 2012**نشر في:** أخبار مختلفة

حاتم البطيوي

قال مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات المغربي الجديد، وأحد قادة حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية البارزين، إن المشكلة لا تكمن في قانون الإرهاب في حد ذاته، الذي أقره المغرب قبل سنوات، وإنما في الحملات الأمنية التي شابتها تجاوزات خاصة بعد أحداث 16 مايو (أيار) الإجرامية في الدار البيضاء.

وأضاف الرميد، الذي كان يتحدث في حوار مع «الشرق الأوسط» في الرباط، أن قانون الإرهاب «مهما كان موقفنا منه ليس هو مصدر المشاكل الحقوقية التي عرفتها بلادنا، وإنما ضعف ضمانات المحاكمات العادلة في بعض الأحيان».وحول ما إذا كان مطلب عبد الإله ابن كيران، أمين عام حزب العدالة والتنمية، فتح تحقيق حول تفجيرات الدار البيضاء ليوم 16 مايو 2003، الذي قدمه أيام المعارضة، ما زال قائما، قال الرميد: «لقد عبر الأخ ابن كيران عن ذلك، في سياق معين وأعتقد أن مطلب المغاربة اليوم هو حل مشاكل البطالة، ومحاربة الفساد، وليس بالضرورة النبش في التاريخ».إلى ذلك، قال وزير العدل المغربي، إن تعريض سلامة الأشخاص أو ممتلكاتهم أو مؤسسات الدولة أو ممتلكاتها للخطر «خط أحمر لن نسمح به»، بيد أنه أكد على حرية المواطنين في الاحتجاج السلمي والتعبير المدني، «وهي حريات نرعاها وندافع عنها، ولا نرى أي وجه للحد منها، لكن في نفس الآن نرفض رفضا مطلقا أن يعتبر البعض أن من حقه أن يعرض سلامة الأشخاص أو ممتلكاتهم أو مؤسسات الدولة أو ممتلكاتها للخطر»، مشيرا إلى أنه من وظيفة القانون حماية ذلك كله. وبشأن الكيفية التي ينبغي بها تناول قضية المعارض المغربي الراحل المهدي بن بركة، الذي اختطف في باريس عام 1965، من وجهة نظر إنسانية وحقوقية، قال وزير العدل والحريات المغربي: «بصراحة لم أفتح هذا الملف بعد، وإن كنت من الناحية النظرية أعتقد أن المغرب نهج نهجا وسطيا حينما قرر أن ينجز الإنصاف والمصالحة، وأوكل للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان آنذاك المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا، الكشف عن حالات الاختفاء القسري والتي تعتبر حالة المهدي بن بركة من بينها، ومع ذلك تبقى تساؤلات من قبيل هل يمكن لوزارة العدل المغربية أن تقوم بدور ما؟ هذا سؤال مشروع لكننا لدينا أولويات، وبالتالي ليس لدينا حاليا وقت للتفكير والجواب عليه، وسنجيب عنه إذا اقتضى الأمر ذلك لكن ليس في بداية ولايتنا». وفي ما يلي نص الحوار:

*** حينما دخلتم إلى مكتبكم في وزارة العدل لأول مرة، ما الإحساس الذي انتابكم، وهل وضعتم نصب أعينكم حكمة معينة تكون خارطة طريق لمهامكم؟**

- حينما دخلت إلى هذا المكتب رددت الآية الكريمة «وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا»، «بسم الله مجراها ومرساها إن ربي لغفور رحيم»، ونرجو التوفيق من الله.

*** طالما وصفتم عن حق أو باطل أنكم من الصقور في حزب العدالة والتنمية. فهل يمكن الحديث في نظركم عن صقور وحمائم في قطاع العدل الذي من المفروض أن يحكم بالحق بين الناس؟**

- مرة أخرى أؤكد أنه لا مجال لمثل هذه الأوصاف في فضاء «العدالة والتنمية» فالمواقف متحركة، وما دام الكلام يدور عن الصقور والحمائم فإن المرء قد يكون اليوم صقرا، وقد يتطلب الأمر في ظروف أخرى مرونة مع ما يقتضيه ذلك من خطاب وممارسة، وقد يصبح من يعتبر موقفه ضمن الحمائم عكس ذلك. فما أود تأكيده هو أننا ننتمي إلى تيار الاعتدال والوسطية، أما في مجال العدل، فالعدل عدل، ولا مجال فيه لعدل بالتقسيط أو لعدل بأنصاف الحلول، وما نسعى إليه اليوم هو أن نكرس العدالة الحقيقية بكافة أبعادها، وهو ما يتطلب جهودا كبيرة ووقتا معتبرا وإمكانيات هامة.

*** مشاكل العدل في المغرب نوعان؛ هناك بطء الأحكام، وبطء الإدارة، فأيهما يحتل الأسبقية في نظركم، بطء الأحكام أم بطء الإدارة أم أنهما معا يشكلان منظومة متشابكة. وبصفتكم كنتم دائما قريبين من العدالة من موقع ممارسة المحاماة، هل سيحظى قطاع المحاماة بدوره للإصلاح؟**

- أريد أن أقول إن تناولنا لموضوع الإصلاح لم يعد يقتصر على القضاء، وإنما يشمل القضاء. ومن يشتغل في محيطه. فنحن اخترنا أن يطال الإصلاح كافة مكونات العدالة من قضاء، وكتابة ضبط، ومحاماة، وخطة عدالة وتوثيق عصري ومفوضين قضائيين، ونساخ، وكذلك الشرطة القضائية وما إليها. وبالطبع فإن هذه الهيئات تعاني من العديد من الاختلالات، وهي ليست متوقفة على مستوى واحد بل على مستويات، ولذلك فإن عملنا سينصب بالأساس على تكريس مفهوم الإصلاح الشامل والتشاركي، استقلالا، وتخليقا، وتأهيلا، وتحديثا، منطلقين مما جاء به الدستور من مبادئ حاكمة من قبيل أن السلطة تقابلها المساءلة، واستقلال السلطة القضائية، وغيرهما، وهذا سنشخصه بحول الله من خلال ترسيخ شراكات حقيقية بين كل المتدخلين في مجال العدالة وضمان استقلال القضاء وحمايته من كل التدخلات، فضلا عن تفعيل دور النيابة العامة ليصبح فاعلا أساسيا في تغيير نظرة المواطن إلى القضاء بهدف دعم الثقة وإشاعة المصالحة بين المغاربة وقضائهم.

*** بمقتضى الدستور الجديد أصبحت السلطة القضائية مستقلة عن وزارة العدل. هل تعتقدون أن هذا المبدأ الدستوري جاء في أوانه أم أنه سابق لوقته؟ وكيف تتصورون العلاقة بين الوزارة وهذا الجهاز القضائي؟ وهل سيكون لذلك انعكاسات على الاتفاقيات القضائية المبرمة بين المغرب وبعض الدول؟**

- لقد وضع الدستور الجديد حدا للصيغة التي كان العمل جاريا بها، والتي كانت تجعل من وزير العدل باعتباره ممثلا للسلطة التنفيذية نائبا لرئيس المجلس الأعلى للقضاء الذي هو جلالة الملك. هذه الصيغة تم تجاوزها بفعل كثرة المطالب من قبل كل الفاعلين الذين يرون في ذلك مصادرة على استقلال القضاء، وبالتالي كان لا بد على المشرع الدستوري أن يتجاوب مع هذه المطالب وهو ما تم بالفعل. فهل هذه الصيغة هي الصيغة الملائمة؟ التجربة والزمان هما الكفيلان بكشف حقيقة الآثار المترتبة على الصيغة المعتمدة، وبالتالي فهي قد تكون جيدة وقد تكون غير ذلك، وعلى كل حال فقد جرى العمل في كل الدول على تجريب صيغ مختلفة لفترات معينة، فإما أن تحمدها بعد ذلك أو أنها تعيد النظر فيها. أما بالنسبة للاتفاقيات فإنها تعبير عن سيادة الدولة، وبالطبع لا يمكن أن تغير لأسباب ثانوية أو معطيات تخرج عن إطار ما هو معمول به في العلاقات الدولية، والتي تقوم في الأساس على احترام الاتفاقات الدولية وإعطائها الأهمية في العلاقة بين الدول.

*** توجد ملفات قضائية حقوقية معقدة وعالقة وشائكة ومتداخلة هل ستجرؤون على مباشرتها وأقصد هنا ملف المهدي بن بركة، زعيم المعارضة المغربية في عقد الستينات من القرن الماضي الذي اختطف في باريس؟ وفي نظرك كمحام وحقوقي قبل أن تكون وزيرا للعدل، كيف ينبغي تناول هذا الملف وطيه من وجهة نظر إنسانية وحقوقية؟**

- بصراحة لم أفتح هذا الملف بعد، وإن كنت من الناحية النظرية أعتقد أن المغرب نهج نهجا وسطيا حينما قرر أن ينجز الإنصاف والمصالحة، وأوكل للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان آنذاك المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا، الكشف عن حالات الاختفاء القسري والتي تعتبر حالة المهدي بن بركة من بينها.

ومع ذلك تبقى تساؤلات من قبيل هل يمكن لوزارة العدل المغربية أن تقوم بدور ما؟ هذا سؤال مشروع لكننا لدينا أولويات وبالتالي ليس لدينا حاليا وقت للتفكير والجواب عليه وسنجيب عنه إذا اقتضى الأمر ذلك لكن ليس في بداية ولايتنا.

*** بعد فوز حزبكم في الانتخابات الأخيرة وتشكيل حكومة عبد الإله ابن كيران، تحرك المجلس الأعلى للحسابات بوتيرة أسرع في إجراءات التفتيش. فهل جرت بينكم لقاءات لوضع خارطة الطريق لمحاربة الاختلالات في المالية العامة التي يرتكبها أفراد؟**

- ما أود تأكيده أن المناخات العامة دائما تؤثر على مزاج وطريقة عمل المؤسسات والأفراد، وأعتقد أنه كان هناك ربيع عربي وتطورات سياسية مهمة في المغرب تمخض عنها دستور جديد وانتخابات جديدة. كل هذا من شأنه أن يخلق نفسا جديدا داخل البلاد يؤثر على أداء كافة المؤسسات، كما أن الحزب الأساسي في هذه الحكومة رفع شعار محاربة الفساد واستغلال النفوذ، وأعتقد أن هذا هو مطلب كل المغاربة في هذه المرحلة، ولذلك نحن مجندون من أجل ذلك، وأعتقد أن جميع المؤسسات ينبغي أن تتجند لوضع حد لكل فساد ينخر أو يسيء للمؤسسات.

وإن كان المجلس الأعلى للحسابات قام بإنجازات مهمة قبل صعود الحكومة الجديدة، وأن بعض الملفات من قبيل ملف مكتب المطارات الذي أحيل أول من أمس الأربعاء على القضاء كان مفتوحا قبل هذا الوقت، ووجدناه على مكتبنا، وبالتالي هناك إنجازات نحن بصدد تثمينها وتسريع وتيرة أدائها.

*** رغم الإفراج مؤخرا عن ثلاثة من شيوخ السلفية الجهادية بمقتضى عفو ملكي، ما زال موضوع السلفية الجهادية يعد أحد أهم التحديات المطروحة أمامكم خاصة أنكم كنتم محاميا للكثير من معتقلي هذا التيار من خلال منتدى الكرامة. فهل لديكم تصور محدد لإيجاد مخرج لهذا الموضوع بالتنسيق مع الدوائر الأمنية؟**

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

- التصور الذي كنت أدعو إليه وما زلت أؤكد عليه هو أن يرتكز على الحوار الذي ينبغي أن تجريه الدولة من خلال مؤسساتها ذات الاختصاص في هذا الباب، وأقصد بذلك العلماء والجهات الأمنية المختصة حيث سيسفر هذا الحوار عن اكتشاف ثلاث فئات رئيسية ضمن المعتقلين، وكما قلت دائما فإن الفئة الأولى هي فئة الأشخاص الذين يصدق فيهم قول الله تعالى «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة»، إذ بفعل تحركهم في محيط الأشخاص الذين يعتبرون في نظر القانون إرهابيين جعلهم يحسبون عليهم، وبالتالي تطالهم العقوبات التي ربما كانت بالسنوات. وهناك أشخاص ارتكبوا جرائم أو كانت لهم مشاريع إرهابية وما زالوا مصرين عليها، فهؤلاء، قلنا ونقول، إنهم اختاروا نهج الدم، فليس لنا معهم كلام، وبين هؤلاء وأولئك يوجد أشخاص كانت لهم ميولات ذات طبيعة إرهابية لكنهم تابوا عنها، هؤلاء ينبغي كشفهم بالحوار، ومتى تبين صدقهم ينبغي أن يفرج عنهم عبر آلية العفو. هذا هو ما دعونا إليه قبل أن نتحمل مسؤولية وزارة العدل والحريات وما زلنا نقول به إلى اليوم لأننا لا نرى بديلا عنه. وعموما أنا منشغل بهذا الاختيار، أي خيار الحوار، تمام الانشغال بصفتي وزيرا للعدل والحريات.

*** كانت لديكم مؤاخذات على قانون مكافحة الإرهاب في المغرب، كيف ستتعاملون الآن من موقع المسؤولية معه، هل ستسعون إلى تغييره؟**

- كنت دائما أقول، وما زلت أقول، إنه بعد أن تم إقرار قانون الإرهاب، وبعد التعديلات التي أدخلت عليه، وبعد أن تبين أن هناك بالفعل إرهابا في المغرب على الرغم من الخلاف حول حجمه وطريقة التعامل معه، إن المشكلة لا تكمن في قانون الإرهاب في حد ذاته، وإنما تكمن في الحملات الأمنية التي شابتها تجاوزات خاصة بعد أحداث 16 مايو الإجرامية. يضاف إلى ذلك عدم الاحتياط اللازم والضروري دائما بالأخذ بضمانات المحاكمات العادلة، لذلك نحن في برنامجنا نؤكد على المحاكمات العادلة أكثر من أي شيء آخر لأن المهم هو من يطبق القانون وليس بالدرجة الأولى القانون ذاته. وأنا شخصيا لما كنت رئيسا لفريق العدالة والتنمية بمجلس النواب حاولت إلى جانب بعض الإخوة في الفريق إعادة النظر في قانون الإرهاب فوجدنا أنه من الصعب أن نعيد النظر فيه كله، وأن أقصى ما يمكن أن نفعله هو إعادة النظر في بعض المواد التي لن تؤدي إلى مراجعة قانون الإرهاب في حد ذاته، حيث انتهينا إلى أن هذا القانون مهما كان موقفنا منه ليس هو مصدر المشاكل الحقوقية التي عرفتها بلادنا بل إن ضعف ضمانات المحاكمات العادلة، في بعض الأحيان، هو الذي أثر على مسار المحاكمات ونتائجها، والدليل على ذلك أنه قبل دخول قانون الإرهاب حيز التنفيذ كانت هناك محاكمات بمقتضيات القانون الجنائي خاصة الفصلين 193 و294 المتعلقين بالعصابات الإجرامية وتمخضت عنها أحكام جد قاسية في بعض الأحيان كما هو حال محاكمات الدار البيضاء مباشرة بعد 16 مايو 2003، وقد كان هذا هو موقفي الذي أعلنت عنه مرارا وتكرارا في عدة مداخلات بعضها نشرته صحف مغربية.

*** الملاحظ أن عبد الإله ابن كيران، أمين عام حزب العدالة والتنمية، طالب أيام المعارضة بفتح تحقيق حول الأحداث الإرهابية التي عرفتها الدار البيضاء يوم 16 مايو 2003، هل هذا المطلب ما زال قائما؟**

- لقد عبر الأخ عبد الإله ابن كيران عن ذلك في سياق معين. وأعتقد أن مطلب المغاربة اليوم هو حل مشاكل البطالة، ومحاربة الفساد، وليس بالضرورة النبش في التاريخ.

*** الحراك الاجتماعي له وجه سلبي يتجلى في تخريب المنشآت والاعتداء على حريات الناس واحتلال ملك الغير. أليس للعدالة موقف وواجب ومنطق حيال هذه الظاهرة التي يمكن لا قدر الله أن تدخل المغرب في حالة لا استقرار؟**

- بصفتنا وزيرا للعدل والحريات نؤكد على حرية المواطنين في الاحتجاج السلمي والتعبير المدني، وهي حريات نرعاها وندافع عنها ولا نرى أي وجه للحد منها، لكن في نفس الآن نرفض رفضا مطلقا أن يعتبر البعض أن من حقه أن يعرض سلامة الأشخاص أو ممتلكاتهم أو مؤسسات الدولة أو ممتلكاتها للخطر. هذا خط أحمر لن نسمح به لأن من وظيفة القانون حماية ذلك كله، وبالتالي يصبح من واجب وزير العدل والحريات الذي يعتبر قيما على الدعوى العمومية أن يأمر بتحريكها ضد كل تجاوز على هذا الصعيد، لكننا سنحرص تمام الحرص على ضمان محاكمات عادلة لهؤلاء، وهكذا نجسد شعار الحرية المسؤولة، ولكن أيضا القيام بواجب الحماية الضرورية لأمن البلاد والمؤسسات والأشخاص.

*** رئيس الحكومة كان يصرح دائما بأن حزبكم ليس مستعدا للحكم، ولكن نتيجة الانتخابات يبدو أنها فاجأت حزبكم وخاصة حصوله على عدد كبير من المقاعد أكثر مما كان يتوقع. كيف تعمل أنت موزعا بين الإحساس بالمفاجأة والمسؤولية؟**

- نحن كنا متأكدين من أننا سنكون الحزب الأول، وهذا صرحنا به مرارا. وكنا نؤسس على ذلك أن جلالة الملك سيختار رئيس الحكومة من صفوفنا، وهذا سيجعل من مشاركتنا واجبا لا محيد عنه، لكن المفاجأة المؤكدة حجم النجاح الذي تجاوز توقعاتنا حيث تجاوز عددنا ربع مقاعد مجلس النواب على الرغم من مقتضيات النظام الانتخابي التي تحد من انتصار أي قوة سياسية، ومن جانب آخر فأنا بصفتي وزيرا للعدل والحريات لست غريبا لا على العدالة ولا على الحريات

فعلى مستوى العدالة مهنتي هي المحاماة، وعلى مستوى الحريات، كنت فاعلا حقوقيا بصفتي رئيسا لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، وبالتالي فإني أزاول مهامي دون عقد ولا مركب نقص، ودون مشاكل يمكن أن تفرض نفسها على الداخل الذي لا علاقة له بقطاع معين إلا يوم عين فيه. إضافة إلى ذلك فقد كنت برلمانيا لمدة 15 سنة، وبالتالي فإن هذا القطاع (العدل) كنت أتعامل معه ليس فقط بصفتي محاميا، وإنما أيضا بصفتي برلمانيا ترأست مرات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب أو كنت عضوا في هذه اللجنة أناقش على الدوام السياسات والقوانين المرتبطة بهذا القطاع، وأعتقد أن هذا حال جل الإخوان الذين يتحملون مسؤولية الوزارة. فالقطاعات التي يتحملون المسؤولية فيها لهم دراية كبيرة بها وإلمام عميق يؤهلهم للنجاح في مسؤوليتهم الحكومية بحول الله

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme